ذلك المتعلق بحقوق العرب في السكن والمواطنة في اسرائيل . فقانون العودة لسنة ٥٧١٠ ــ ١٩٥٠(١) ينص ، مثلا ، على أنه يحق لكل يهودي ان يهاجر الى اسرائيل ، عدا عن حالات استثنائية قليلة نص عليها القانون(٢)، وبهذا يحجب ضمنا هذا الحق عن غير اليهودي ، بما في ذلك العربي الفلسطيني ، حتى وأن كان قد ولد في ذلك الجزء من فلسطين الذي أقيمت اسرائيل عليه . وهذا القانون وان جاء تعبيرا عن أحد المواقف الصهيونية الرئيسية الداعية الى هجرة اليهود الى فلسطين لاقامة دولة يهودية في البلد، فانه في الوقت نفسه يعتبر تجسيدا لموقف صهيوني آخر يرفض اعادة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم ويحصر حق سكن تلك المناطق التي انتزعت منهم في اليهود دون غيرهم. وفي مرحلة لاحقة عدل قانون العودة بشكل منحت معه ايضا الامتيازات العائدة لليهودي بموجبه الى غير اليهود المتزوجين من يهود والى ابنائهم واحفادهم وازواجهم ايضا(٣). ولكن ابعاد قانون العودة لم تقف عند هذا الحد ، اذ أن السلطات الاسرائيلية أصدرت بعد ذلك قانون الجنسية لسنة ٥٧١٢ ــ ١٩٥٢(٤) ليكون مكملا له ، والذي لم يخل ايضا من تمييز ضد العرب ، اذ انه يحتوي على تعليمات ينبغي تنفيذها وشروط ينبغي استيفاؤها لمنح الجنسية الاسرائيلية لليهودي تختلف عن تلك المطلوبة بالنسبة للعربي . فبينما ينص القانون على أن كل مهاجر يهودي الى اسرائيل ، بمقتضى قانون العودة ،يكون تلقائيا اسرائيلي الجنسية(٥)، وهي الامتيازات التي منحت فيما بعد الى غير اليهود المتزوجين من يهود ، كما أشرنا ، نرى ان القانون نفسه يحتوي على تعليمات اخرى تتعلق بحقوق الجنسية العائدة للعرب ، حيث ينبغي ان تتوفر في العربي الفلسطيني الشروط التالية لكي يحصل على الجنسية الاسرائيلية : (أ) في يوم ١/٣/ ١٩٥٢ كان مسجلا قاطنا بموجب مرسوم تسجيل السكان لسنة ١٩٤٩ ، (ب) في يوم بدء العمل بقانون الجنسية ، اي ١٩٥٢/٧/١٤ ، كان قاطنا في اسرائيل ، (ج) من يوم انشاء اسرائيل ، اي ١٩٤٨/٥/١٥ ، الى يوم بدء العمل بقانون الجنسية ، اي ١٩٥٢/٧/١٤ ، كان في اسرائيل او في اراض صارت اراضي اسرائيلية بعد اقامة الدولة(٦). ولقد اتضح فيما بعد ، عند التطبيق ، ان الهدف من ادخال هذه التعليمات الى قانون الجنسية كان حرمان أكبر عدد ممكن من العرب الذين بقوا في اسرائيل بعد ١٩٤٨ من الحصول على الجنسية الاسرائيلية ، حيث امتنعت السلطات الاسرائيلية عن منح الجنسية ، استنادا للبند (ج) المذكور ، لكل عربي كان قد ترك محل اقامته الدائم ، ولو ليوم واحد ولاي سبب كان ، متوجها الى أية دولة من الدول العربية المجاورة لفلسطين وحتى وان تم ذلك قبل ان يحتل الجيش الاسرائيلي المناطق العربية ، او قبل ضم تلك المناطق الى اسرائيل ، وهذا على الرغم من أن مثل هذا العمل كان يعتبر في حينه عملا شرعيا(٧).

لقد مست تلك التعليمات بعدد غير قليل من العرب الذين يعيشون في اسرائيل ، يقال انه يبلغ نحو ربعهم (٨)، الذين اسقط حقهم في الجنسية الاسرائيلية بموجبها ، فاعتبروا من « سكان » اسرائيل وليس من « مواطنيها » . ولكن مع مرور الزمن ، فقدت تلك التعليمات الكثير من حدتها نتيجة لعوامل عديدة ، منها ان النظام الاسرائيلي، المتعدد الاحزاب ، والذي كان يعقد الانتخابات العامة في البلد من حين لاخر ، كان يمنح حق التصويت تقريبا لكل عربي ، لكي يستطيع الحزب الحاكم والمتعاونون معه الحصول على أكبر عدد ممكن من أصوات العرب ، مما يؤكد حقوق العرب الذين يشتركون في الانتخابات في الحصول على الجنسية ، رغم التعليمات المشار اليها . كذلك فان المحكمة العليا الاسرائيلية ، وفي الحالات القليلة التي بحثت فيها حقوق الجنسية العائدة للسكان العرب ، قد فسرت قانون الجنسية تفسيرا « ليبراليا » يفهم منه انه يحق لكل عربي ، كان قاطنا في المناطق التي احتلتها اسرائيل او تلك التي ضمت اليها فيما بعد ،